

محطات في تاريخ فلسطين 1917-1948

Stations in the Palestinian history 1917-1948

جامعة الشلف/ الجزائر	حديث ومعاصر	ميلود ميسوم – أستاذ التعليم العالي miloudmissoum02@yahoo.fr
جامعة الشلف/ الجزائر	حديث ومعاصر	معمّر شعشوع – أستاذ محاضر m.chachoua@univ-chlef.dz
DOI :		

الإرسال: 2023/03/29 القبول: 2023/05/06 النشر: 2023/06/30

ملخص:

يتفق أغلب المؤرخين والسياسيين الذين درسوا تطور القضية الفلسطينية منذ ظهورها، وحلّوا أهم محطاتها بشكل موضوعي وحيادي أن مؤتمر كامبل بنرمان (1905-1907) بلندن هو القاعدة الأساسية التي انطلق منها الفكر الاستعماري الامبريالي المتحالف مع الحركة الصهيونية العالمية، والذي تعهد فيه القادة الأوروبيون المجتمعون بفصل شطري الوطن العربي، وذلك بغرس كيان دخیل يعمل على إبقاء المنطقة ضعيفة ومجزأة، وتجسد ذلك من خلال اتفاقية سايكس بيكو 1916 ثم وعد بلفور 1917، ومؤتمر سان ريمو أبريل 1920، وتوج ذلك بإعلان الانتداب البريطاني على فلسطين في جويلية 1920، لتكتمل خيوط المؤامرة بفتح باب الهجرة اليهودية على مصراعيه، ويبدأ مشروع التهويد القسري للقرى والمدن الفلسطينية من خلال الاستيلاء التعسفي للأراضي والمزارع والبيوت من خلال العمليات الإرهابية المرتكبة من قبل الجماعات اليهودية والمجازر في حق العزل الفلسطينيين أمام صمت بريطانيا وتواطؤ المجتمع الدولي آنذاك.

كلمات مفتاحية: مؤتمر كامبل بنرمان؛ فلسطين؛ بريطانيا؛ الانتداب؛ الصهيونية؛ الهجرة اليهودية.

Abstract :

Most historians and politicians, who have studied the development of the Palestinian cause since its emergence, agreed to analyze its most important stations in an aimed and impartial manner like the Campbell-Bannerman Conference (1905-1907) in London. Moreover, it is the basic rule from which the colonial-imperialist ideology allied with the World Zionist Movement. The assembled European leaders pledged to separate the two parts of the Arab world by implanting an outlandish entity that works to keep the region weak and fragmented. Besides, this was through the Sykes-Picot Agreement of 1916 and then the Balfour Declaration of 1917 Sanremo Conference in April 1920.

This culminated in the declaration of the British Mandate over Palestine in July 1920 to complete the threads of the conspiracy and to open the door to Jewish immigration wide. The forced Judaization project begins in Palestinian villages and

cities through the arbitrary seizure of lands, farms, and homes during terrorist operations committed by Jewish groups and massacres against defenseless people. The Palestinians confronted the silence of Britain and the complicity of the international community of the time.

Keywords: Campbell Bannerman Conference, Palestine, Britain, Mandate, Zionism, Jewish immigration.

مقدمة:

شكل صدور وعد بلفور في 02 نوفمبر 1917 نقطة تحول رئيسية في التاريخ المعاصر، وهو تجسيد للتحالف الامبريالي الغربي مع الصهيونية العالمية منذ مؤتمر كامبل بزمان (1905-1907) بلندن بتنفيذ بريطاني سافل، لتبدأ معاناة شعب توطأ الغرب والشرق على مصيره، وذلك بعد الإقرار الرسمي لعصبة الأمم المتحدة بالانتداب البريطاني على فلسطين في 11 سبتمبر 1922، لتتواصل المأساة وتتكشف خيوط المؤامرة البريطانية الصهيونية من خلال القرارات الجائرة في حق الفلسطينيين بفتح أبواب الهجرة اليهودية وتشجيعهم على ذلك من خلال منحهم الأراضي الزراعية والاستيلاء القسري على المزارع والبيوت بطرد أهلها وتهجيرهم، وممارسة أشد أنواع التعسف والإبادة في حقهم تحت مرائى ومسمع المجتمع الدولي المتواطئ.

تسعى الورقة إلى الإجابة على إشكالية العلاقة الوطيدة التي تربط الحركة الاستعمارية الأوروبية ممثلة في بريطانيا بالحركة الصهيونية ودورها في الجريمة التاريخية في حق الشعب الفلسطيني.

أولاً- إرهابات القضية الفلسطينية:

مرت القضية الفلسطينية بمراحل تاريخية، بسبب التنافس الاستعماري الأوروبي عليها في نهاية القرن الثامن عشر لورثة الإمبراطورية العثمانية وذلك للأسباب الآتية:

- السيطرة على طريق الهند الاستراتيجي، لما يشكله من عامل استراتيجي في رسم سياسات الدول الأوروبية، حيث منذ استيلاء بريطانيا على الهند في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وتحول الهند إلى أهم جزء في النظام الاقتصادي الانجليزي أصبح الطريق البحري المؤدي إلى الهند ومحيطه يشكل أهمية استراتيجية بالنسبة لبريطانيا، ومن ثم هدفت السياسة السياسة الخارجية الانجليزية إلى أن يكون هذا الطريق في أيدي أمينة، ولذلك

كانت سياسة بريطانيا تدعم حماية وحدة أراضي الدولة العثمانية واستقلالها (بودن، 2018، صفحة 242).

- ممارسة الضغط على الخلافة العثمانية بدعم أوروبي شاركت فيه آنذاك ألمانيا وبريطانيا، وكذلك بدعم مجموعة من الحركات اليهودية لانتزاع ميثاق من السلطان عبد الحميد الثاني، يمنح اليهود حق الاستيطان في فلسطين والسماح بهجرتهم إليها، غير أن السلطان العثماني رفض الضغوط الأوروبية وإغراءات اليهود (ميسوم، 2012، صفحة 196).

- فصل فلسطين عن شطري الدول العربية في آسيا وأفريقيا، لأن فلسطين هي الجسر الذي يوصل بين مصر وبين العرب في آسيا، وكانت هي دائماً بوابة على الشرق، ولغرض توثيق ذلك جاء في خطاب البارون اليهودي روتشيلد Lionel Walter ROTHSCILD إلى بالمرستون Viscount PALMERSTON (رئيس وزراء بريطانيا آنذاك) في مارس 1840م قال فيه "إن هزيمة محمد علي وحصر نفوذه في مصر ليسا كافيين؛ لأن هناك قوة جذب بين العرب والحل الوحيد هو زرع قوة مختلفة على هذا الجسر في هذه البوابة، لتكون هذه القوة بمثابة حاجز يمنع الخطر العربي ويحول دونه" (ميسوم، 2012، صفحة 196).

- تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين لغرض خدمة اليهود الذين يعودون إلى أرض الميعاد مصداقاً للعهد القديم والتي تستطيع أن تقوم بهذا الدور، وبنفس الوقت أيضاً خدمة للإمبراطورية البريطانية ومخططاتها. وكما ورد في هاتين الوثيقتين الصادرتين عن بريطانيا وعن أحد زعماء اليهود، تظهران التقاء مصالح الطرفين في محاربة قيام دولة عربية موحدة، وأن ذلك لا يتم إلا من خلال إقامة دولة دخيلة لليهود في قلب المنطقة العربية (مجي الدين الجباري، 2010).

ولذلك يمثل التحدي اليهودي الإسرائيلي الذي انزع في فلسطين - قلب العالم الإسلامي - بأشكاله العسكرية والسياسية والحضارية، أبرز التحديات التي تواجه الأمة المسلمة، وسعياً نحو التحرر والوحدة والنهضة، لاسترداد مكانتها وريادتها بين الأمم، وليس

بخافٍ أن هذه القضية لم تكن يوماً قضية الفلسطينيين وحدهم، لأن إنشاء الكيان الإسرائيلي على أرض فلسطين لم يكن إلا مركزاً متقدماً لتنفيذ هذا البرنامج الغربي الصهيوني، وسواء التقى ذلك مع أهداف أخرى من حل مشكلة اليهود في أوروبا، أو التعاطف الديني مع رغباتهم، فإن الحقيقة تكشف مدى الظلم الذي يرتكبه الغرب في تهجير شعب فلسطين وتدمير كيانه، وتعرض العرب والمسلمين للخطر، والاستقرار العالمي للانفجار، في سبيل تحقيق أهدافهم تلك، في عالم يزعمون فيه دعوتهم للسلام العالمي وحقوق الإنسان (منظمة التحرير الفلسطينية- دائرة الثقافة، 1987، صفحة 4).

ثانياً: الانتداب البريطاني على فلسطين 1917-1948م:

يعد التحالف الصهيوني البريطاني أهم مميزات القرن العشرين، حيث كانت مخرجات مؤتمر كامبل بنرمان 1905-1907 وتخصيص مساحة كبيرة للمنطقة العربية وضرورة خلق كيان دخیل يقسم المنطقة ويضمن التفوق للحضارة الغربية؛ حيث تلا ذلك عقد اتفاقية سايكس بيكو 1916م بين بريطانيا وفرنسا، ثم إقدام بريطانيا على استصدار وعد بلفور نوفمبر 1917م؛ الذي بموجبه تعهدت بريطانيا بإقامة وطن قومي لليهود بفلسطين، لتتعرض جنوب فلسطين ووسطها للاحتلال البريطاني في ديسمبر 1917 وضموا القدس في 09 ديسمبر 1917، وفي سبتمبر 1918 أتم الإنجليز احتلال شمال فلسطين، كما احتلوا في سبتمبر- أكتوبر 1918 شرق الأردن وسوريا ولبنان (توما، 1995، الصفحات 1-3)، ومنذ ذلك الوقت فتحت بريطانيا بالقوة مشروع التهويد المنظم لأرض فلسطين، واستطاعت بعد ذلك إقناع فرنسا بالتخلي عن مشروع تدويل فلسطين كما في نصوص سايكس بيكو، مقابل رفع بريطانيا لدعمها للحكومة العربية التي نشأت في دمشق بزعامة فيصل بن الشريف حسين، حتى تتمكن فرنسا من احتلال سوريا. ثم وفرت بريطانيا لنفسها غطاءً دولياً باستصدار قرار من عصبة الأمم في 24 جويلية 1922 بانتدابها على فلسطين، وتم تضمين وعد بلفور في صك الانتداب، بحيث أصبح التزاماً رسمياً معتمداً دولياً. غير أن فكرة الانتداب التي ابتدعتها عصبة الأمم، كانت قائمة على أساس مساعدة

الشعوب المنتدبة وإعدادها لنيل استقلالها (صالح، 2012)، وقد تضمن صك الانتداب نفسه على فلسطين مسئولية الدولة المنتدبة (بريطانيا) في الارتقاء بمؤسسات الحكم المحلي، وصيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين. وهذا يعني ألا يقف وعد بلفور في نهاية الأمر عائقاً في وجه أبناء فلسطين ضد الارتقاء بمؤسساتهم وإقامة دولتهم. وكان تنفيذ وعد بلفور يعني عملياً الإضرار بمصالح أهل فلسطين وحقوقهم، وتعطيل بناء مؤسساتهم الدستورية باتجاه إقامة دولتهم. وقد فضلت بريطانيا دائماً التزام الشق المتعلق بوعد بلفور، وأصمّت أذانها ولم تحترم الشق المتعلق بحقوق أبناء فلسطين العرب الذين كانوا يمثلون نحو 92% من السكان عند بداية الاحتلال (السهلي ن، 2004، صفحة 9)، وربما أرادت بريطانيا من إيجاد نصوص متعلقة بحقوق الفلسطينيين إظهار نفسها بمظهر الحكم العادل بين الطرفين العربي واليهودي، وتشجيع الفلسطينيين على المطالبة بحقوقهم وفق أساليب مدنية "دستورية"، وعدم إغلاق كافة المنافذ أمامهم، بحيث لا يصلون إلى درجة الانفجار والثورة بسرعة، في الوقت الذي تقوم فيه بالتسويق والمماطلة، ريثما يتم لها ترسيخ الوطن القومي اليهودي في فلسطين. وضعت بريطانيا فلسطين تحت الحكم العسكري حتى نهاية يونيو 1920، ثم حولتها إلى الحكم المدني، وعينت اليهودي الصهيوني هيربرت صمويل أول "مندوب سام" لها على فلسطين (1920-1925) حيث شرع في تنفيذ المشروع الصهيوني ميدانياً على الأرض (غازي، الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الامبريالية، 2003، صفحة 10)، وتابع المندوبون "السامون" المسيرة نفسها، غير أن أكثرهم سوءاً ودهاءاً ونجاحاً في التنفيذ كان آرثر واكبوب (1931-1938) حيث وصل المشروع الصهيوني في عهده إلى درجات خطيرة (صالح، 2012، صفحة 34).

1- نشاط الحركة الصهيونية في فلسطين :

كان لتحالف الحركة الاستعمارية الغربية بالصهيونية العالمية أثره البالغ على المنطقة العربية منذ عشرينيات القرن الماضي؛ حيث تعرضت فلسطين تحت الاحتلال البريطاني لمؤامرة رهيبة، فحُرم أهلها من بناء مؤسساتهم الدستورية وحُكّم أنفسهم، ووُضعوا تحت الحكم البريطاني المباشر، وأُعطى المندوبون السامون صلاحيات مطلقة،

وضيقت بريطانيا على الفلسطينيين سبل العيش وكسب الرزق، وشجعت الفساد، وسعت لتعميق الانقسامات العائلية والطائفية وإشغال أبناء فلسطين ببعضهم. وفي المقابل شجعت الهجرة اليهودية، فزاد عدد اليهود من 55 ألفاً (8% من السكان) سنة 1918 إلى 650 ألفاً (31% من السكان) سنة 1948 (السبلي ن، 2004، صفحة 22)، ورغم الجهود اليهودية- البريطانية المضنية للحصول على الأرض، إلا أن اليهود لم يتمكنوا من الحصول سوى على نحو 6.5% من فلسطين بحلول 1948، كان معظمها إما أراضي حكومية، أو أراضي باعها إقطاعيون غير فلسطينيين كانوا يقيمون في لبنان وسوريا وغيرها، وقد بنى اليهود على هذه الأراضي 291 مستعمرة، وفي الوقت الذي كانت السلطات البريطانية تسعى حثيثاً لنزع أسلحة الفلسطينيين، وتقتل أحياناً من يحوز سلاحاً نارياً، بل وتسجن لسنوات من يملك رصاصات أو خنجراً أو سكيناً طويلاً، فإنها غضت الطرف، بل وشجعت سراً تسليح اليهود لأنفسهم، وتشكيلهم قوات عسكرية وتدريبها، بلغ عددها مع اندلاع حرب 1948 أكثر من سبعين ألف مقاتل (64 ألف مقاتل من الهاغاناه، وخمسة آلاف من الأرغون، وألفين من شتيرن ... وغيرها) (السحمراني، 2005، صفحة 38)، وهو عدد يبلغ أكثر من ثلاثة أضعاف الجيوش العربية السبعة التي شاركت في حرب 1948، وأسس اليهود الوكالة اليهودية سنة 1929، والتي تولت شئون اليهود في فلسطين، وأصبحت أشبه بدولة داخل دولة لما تمتعت به من صلاحيات واسعة (توما، 1995، صفحة 2)، وأقام اليهود مؤسسات اقتصادية واجتماعية وتعليمية ضخمة، شكلت بنية تحتية قوية للدولة اليهودية القادمة، فتأسس الهستدروت (اتحاد العمال) وافتتحت الجامعة العبرية بالقدس سنة 1925. وهكذا، فإن الظلم والقهر والمحابة كان السمة الأبرز للاستعمار البريطاني لفلسطين .

أ - الهجرات اليهودية إلى فلسطين :

كان لبريطانيا دوراً هاماً في نقل ملكية كبيرة من الأراضي الفلسطينية على حساب العرب الفلسطينيين، فمع صدور قانون الانتداب البريطاني على فلسطين عام 1920، فإن الأراضي المسجلة باسم الدولة العثمانية، أعيد فتحها، مما أدى إلى بيع مساحة كبيرة منها

للإهود، حيث تم شراء 500 ألف دونماً، إضافة إلى 200 ألف دونم دون مقابل (أبو عرفة، 1981، صفحة 10)، كذلك تمكن الإهود من شراء مساحة (625) ألف دونم من مرج ابن عامر، وكانت تضم 22 قرية عربية اضطرت عائلاتهما البالغ عددهم 900 عائلة للرحيل عنها.

وهناك أراضي امتياز في الحولة ومساحتها 165 ألف دونم، وأراضي وادي الحوارث ومساحتها 132 ألف دونم و28 ألف دونم في كل من المدن التالية: صفد، الناصرة، عكا، بيسان، جنين، طولكرم، وتمكن الإهود شراء 300 ألف دونم.

وحتى قرار التقسيم في عام 1947، تمكن الإهود من امتلاك 1425000 دونماً من مساحة فلسطين (ناظم الغبرا، 1997، صفحة 17)، ومع إنشاء الكيان الإسرائيلي، تمكنت الحركة الصهيونية في إسرائيل من السيطرة على 78% من مساحة فلسطين، أي على نحو 22920000 دونماً منها 425 ألف دونم، هي بمثابة رقع مائية، وتوزعت المساحة الباقية على النحو التالي (السبلي ن.، 2004، صفحة 05):

أولاً: 17675000 : دونماً، هي بمثابة أملاك أميرية.

ثانياً: 800 ألف دونم مملوكة للصندوق القومي اليهودي.

ثالثاً: 450 ألف دونم مملوكة للجمعيات اليهودية وللأفراد.

رابعاً: 3175000 دونماً هي أملاك الفلسطينيين الذين طردوا من قراهم وخرابهم ومدنهم في عامي 1947، و1948، وقدر عددهم بنحو 850 ألف لاجئ فلسطيني آنذاك.

وخلال الفترة بين عامي 1948 و1967 امتلك الصندوق القومي اليهودي حوالي مليون ونصف المليون دونم من سلطة التطوير، وأكثر من ألف دونم من العرب (أبو عرفة، 1981، صفحة 13).

وبعد احتلالها الضفة والقطاع في عام 1967، تابعت السلطات الإسرائيلية توسعها في الأرض الفلسطينية من خلال القوة العسكرية، والدعم الغربي، ولتنفيذ سياستها اليهودية والاستيطانية، صادرت السلطات الإسرائيلية أكثر من 20 ألف دونم من منطقة الطرون، بعد تدمير ثلاث من القرى العربية وعمدت على وضع يدها على نحو 25% من مساحة الضفة الفلسطينية، بالإضافة إلى 400 ألف دونم تمثل 8% من مساحة الضفة، هي أراضي العرب الذين طردوا إبان احتلال إسرائيل للضفة عام 1967 (السهلي ن، 1989، صفحة 62).

أما في قطاع غزة فتصل نسبة الأراضي التي صادرتها إسرائيل 33% من مجموع مساحة قطاع غزة (السهلي ن، 1989، صفحة 62)، وتشير مصادر أخرى أن السلطات الإسرائيلية صادرت حتى نهاية 1987 52% من الضفة، ونحو 35% من مساحة قطاع غزة وتشير المعطيات أن المساحة المصادرة من قبل السلطات الإسرائيلية آخذة بالازدياد، فقد بلغت في نهاية عام 1991 نحو 60% من مساحة الضفة، و40% من مساحة قطاع غزة وتجدر الإشارة أن السلطات الإسرائيلية اتخذت منذ إنشاء الدولة الصهيونية في عام 1948 سلسلة إجراءات قانونية، أعطت من خلالها الحق لنفسها، في أن تصدر النص القانوني الذي يتناسب مع مصالحها لتثبيت علاقتها بالأراضي التي تسيطر عليها، وأصدرت السلطات الإسرائيلية عدة قوانين، تنقسم إلى قسمين، قسم يتعلق بتثبيت ارتباط اليهود بالأرض وبالأطر الداعمة لذلك وقسم يتناول إلغاء أحقية السكان العرب بالأرض.

يتألف الجزء الأهم من القسم الأول من التشريعات المذكورة، من قانون العودة والتعليم أولهما "بن غوريون" يبدي اهتماماً بالنسبة لقيام الدولة اليهودية بتحقيق مهمتها التاريخية، وقد صدر قانون العودة والجنسية في عام 1950، ونص على أن "لكل يهودي الحق بالهجرة إلى هذه البلاد كمهاجر، وحق العودة غير المحدود بزمان، إن هذا حقه الفطري، ويمكنه استعماله في أي وقت يختاره (الخالدي، 1984، صفحة 52)" وأما تعريف اليهودي فهو كل شخص مولود من أم يهودية، أو من أم تحولت إلى يهودية، واليهودية كدين تشكل انتماءً قومياً يفسره الحاخام "فيشمان" بقوله: "أن الشعب كله، بكل ما فيه من

حركات وأحزاب سواء أكانوا يطيعون أو لا يطيعون وصايا الله هم أعضاء لا في دين واحد فقط بل أمة واحدة، إنهم يشكلون أمة واحدة متحدة" (الخالدي، 1984، صفحة 52). ويرتبط قانون العودة بقانون صادر في عام 1952 هو قانون الجنسية الذي يحدد الأسس القانونية لاكتساب اليهود الجنسية الإسرائيلية وكذلك الشروط قاسية لاكتساب غير اليهود للجنسية الإسرائيلية.

أما الوسائط التي تكتسب بها الجنسية الإسرائيلية فهي:

أولاً: العودة، حيث يحق لكل مهاجر بموجب هذا القانون أن يكون مواطناً إسرائيلياً.

ثانياً: الإقامة

ثالثاً: الولادة.

رابعاً: التجنس، ويصبح اليهودي المهاجر إلى إسرائيل مواطناً إسرائيلياً عائداً إلى دولته حالما يطمأ أرضها.

وقد صدر قانون التعليم في إسرائيل. في عام 1982، ليؤكد على التعلق بالأرض من قبل اليهود، فحسب القانون، فإن الأرض ليست مكاناً للعمل، أو شيئاً يزرع أو يبني فحسب، وإنما هي الجامع الموحد والحاضن لآلام اليهود وآمالهم، ويبدو هذا الهدف مهماً جداً، خاصة إذا ما تذكرنا، أن لليهود الغربيين، لهم صلات في البلدان التي هاجروا منها على أساس التجارة، والمهن الحرة، ولم يملكو أراضي أو مزارع، فلا بد لهم من التعلق بالأرض التي أنشئت عليها الدولة اليهودية، والعمل فيها، واحتضانهم، ليتم توحيدهم وتضامنهم بها (السهلي ن، 2004، صفحة 06).

وفي الاتجاه نفسه، أصدرت السلطات الإسرائيلية، القسم الثاني من التشريعات لزعزعة الكيان الشرعي الفلسطيني، وهذه القوانين بحسب تسلسلها الزمني هي:

أولاً: قانون أملاك الغائبين المتروكة لعام 1950، وقد نص على وضع أملاك العرب تحت الحراسة، ويحق للحارس، أو القيم على هذه الأملاك بيعها لقاء ثمن تحدده السلطات الرسمية.

ثانياً: قانون استملاك الأراضي، وقد صدر عام 1952، وهو يخول سلطة الاحتلال، الاستيلاء على الأراضي العربية بحجة استخدامها في أغراض التعمير، والتنمية والاقتصاد أو لأسباب تتعلق بأمن البلاد العام.

ثالثاً: قانون التصرف، الذي صدر عام 1953، وهو يشترط على صاحب الملك، أن يتصرف بأملكه تصرفاً فعلياً بشخصه هو مباشرة، ويمنح هذا القانون وزير مالية إسرائيل، صلاحية إصدار قرار قاطع بأمر الاستيلاء على الأملاك المعنية وتسجيلها ملكاً للدولة باسم هيئة التعمير والتنمية.

رابعاً: قانون تقادم العهد أو مرور الزمن، وقد صدر عام 1957، فالملك لأرضه لا يحق له الاحتفاظ بها حتى يُقدّم إثباتات تؤكد تصرفه وعمله بها طيلة 15 عاماً، وبذلك تسقط حقوق المالكين العرب تحت ستار مرور الزمن (رزوق، 1968، الصفحات 170-173).

والملاحظ أن كافة القرارات المذكورة والتي صدرت عن السلطات الصهيونية فيما بعد، قد عبرت عن نزعة الفكر الاجتماعي الصهيوني لإضفاء الصبغة الشرعية على الاحتلال الذي سيطر على الأرض الفلسطينية بفعل القوة، وذهبت القوانين الصهيونية إلى أبعد من ذلك، حين اعتبرت أصحاب الأملاك من العرب الذين أجبروا على الابتعاد عنها من الغائبين حتى لو سكنوا في مناطق أخرى من الجزء المحتل عام 1948.

وقد امتدت صلاحية القوانين لتطال الوقف الإسلامي، حيث أصبح القيّم على أملاك الغائبين مسؤولاً عن تأجير واستخدام أملاك الوقف الإسلامي التي تبلغ حوالي 30% من مجموع أملاك الغائبين، ويبلغ مقدارها 1/16 من أراضي فلسطين ككل (الخالدي، 1984، صفحة 54)، ويذكر أن يوم الأرض في 30 مارس 1976 كان رداً على مصادرة من أراضي الفلسطينيين في الجليل وغيرها من المناطق العربية.

ثالثا- الحركة الوطنية الفلسطينية :

رغم حالة الإنهاك التي خرج بها الفلسطينيون من الحرب العالمية الأولى، ورغم وقوع البلاد العربية من حولهم . والعالم الإسلامي بشكل عام . تحت سطوة الاستعمار ونفوذه، ورغم ضعف إمكاناتهم المادية، وانعدام أدوات الضغط والتنفوذ السياسي لديهم، مقارنة بما حظي به المشروع الصهيوني من دعم يهودي عالمي، ومن رعاية القوى العظمى له، رغم ذلك كله، فإن التمسك بحقهم الكامل في فلسطين، والإصرار على استقلالهم مهما كلف الثمن، كانت السمة الأبرز لنشاطهم السياسي الجهادي طوال فترة الاحتلال البريطاني، وقد تمحور النشاط السياسي الفلسطيني حول مطالب محددة أبرزها:-

- إلغاء وعد بلفور لما يتضمنه من ظلم وإجحاف بحقوق الأغلبية الساحقة من السكان.

- إيقاف الهجرة اليهودية.

- وقف بيع الأراضي لليهود .

- إقامة حكومة وطنية فلسطينية منتخبة عبر برلمان (مجلس تشريعي) يمثل الإرادة الحقيقية الحرة للسكان.

- الدخول في مفاوضات مع البريطانيين لعقد معاهدة تؤدي في النهاية إلى استقلال فلسطين (عواطف، 1980، صفحة 169).

وعلى هذه الأسس نشأت الحركة الوطنية الفلسطينية، وأقام الفلسطينيون مؤتمرهم الأول (المؤتمر العربي الفلسطيني 27 جانفي-10 فيفري 1919) في القدس، فرفض تقسيم بلاد الشام وفق المصالح الاستعمارية، وعدّ فلسطين جزءاً من سوريا (بلاد الشام)، وطالب باستقلال سوريا ضمن الوحدة العربية، وتشكيل حكومة وطنية تمارس الحكم في فلسطين، وقد عقد الفلسطينيون سبعة مؤتمرات من هذا النوع حتى عام 1928 (عواطف، 1980، الصفحات 185-190)، وبرز في قيادة الحركة الوطنية رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر الفلسطيني موسى كاظم الحسيني الذي استمر في الزعامة الرسمية للحركة الوطنية حتى وفاته في مارس 1934، غير أنه من الناحية الفعلية برز اسم الحاج أمين الحسيني، الذي أصبح مفتي القدس سنة 1921، ورئيس المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى

منذ تأسيسه سنة 1922، والذي غدا أهم قلعة للحركة الوطنية والقوة الدافعة خلفها، وبوفاة موسى كاظم الحسيني أصبح الحاج أمين زعيم فلسطين دون منازع حتى نهاية الاستعمار البريطاني سنة 1948م (صالح، 2012، صفحة 39).

رابعاً- انعكاسات الحرب العربية الإسرائيلية الأولى (1948) على القضية الفلسطينية:

لم يهدأ الوضع في فلسطين منذ أن بدأت تطأ أقدام اليهود بتواطؤ الإدارة البريطانية أرض فلسطين منذ بداية العشرينيات من القرن العشرين، وعرفت عدة أزمات ومواجهات بين السكان الأصليين والغزاة الصهاينة، ولم يكد يصدر قرار التقسيم حتى تفجر الوضع في المنطقة، وتحمل أبناء فلسطين أعباءها في الأشهر الستة الأولى، بمساعدة عدد محدود من المتطوعين، إذ رفضت الدول العربية إرسال جيوشها إلى أن تخرج بريطانيا في 15 ماي 1948 (صالح، 2012، صفحة 50)، وشكّل الفلسطينيون جيش "الجهاد المقدس" بقيادة عبد القادر الحسيني، كما شكّلت الجامعة العربية "جيش الإنقاذ" من متطوعي البلاد العربية والإسلامية. وقد عانى أبناء فلسطين من هزلة الدعم العربي بالأسلحة والعتاد لدرجة مأساوية، ومع ذلك تمكنوا من إثارة قلق اليهود ورعبهم فترة طويلة، ووصل الأمر بالولايات المتحدة للتفكير الجدي بالتراجع عن فكرة التقسيم (غازي، الصراع العربي الاسرائيلي والشرعية الدولية، 1995، الصفحات 18-27) في مارس 1948، وحتى دخول الجيوش العربية تمكن الفلسطينيون من المحافظة على نحو 82% من أرض فلسطين رغم النقص المريع في كل شيء قياساً باليهود، ورغم تعاون البريطانيين – في أثناء انسحابهم - مع اليهود.

وقد مثّل دخول الجيوش العربية السبعة قصة مأساة أخرى، فلم يزد عدد مقاتليها مجتمعة عن 24 ألفاً مقابل أكثر من 70 ألف يهودي، وعانت من ضعف التنسيق بينها، وجهلها بالأرض، ومن أسلحتها القديمة والفاصلة، وشغل بعضها أنفسهم بنزع أسلحة الفلسطينيين بدلاً من تسليحهم، كما عانى بعضها من سوء قياداته، فضلاً عن أن أحد

هذه الجيوش كان بين ضباطه الخمسين الكبار 45 بريطانيا (العارف، 1954، صفحة 342) وفضلاً عن الاستقلال الحديث لبعض الدول العربية، وقلة خبرة جيوشها، فإن بعض هذه الدول كان لا يزال عملياً تحت النفوذ الاستعماري البريطاني (عزة دروزة، 1959، الصفحات 80-89).

لقد كانت حماسة أبناء فلسطين وأبناء الشعوب العربية والإسلامية هائلة نحو الجهاد والبذل والتضحية، ولكن القيادات السياسية والجيوش كانت عامل إحباط وفشل كبير، وعلى سبيل المثال فقد شارك الإخوان المسلمون في مصر بجهود كبيرة لإنقاذ فلسطين، وتطوع حسن البنا في أكتوبر 1947 بدماء عشرة آلاف من الإخوان كدفعة أولى للمعركة (البنا، ب ت، صفحة 286)، لكن الحكومة المصرية ضيّقت الخناق عليهم، ومنعهم من السفر إلا بشكل محدود جداً، ومع ذلك فإن المثات الذين استطاعوا المشاركة في المعارك، وقاموا فيها بأدوار بطولية، كان مصيرهم الاعتقال والسجون قبل عودتهم إلى مصر، وتم حل جماعة الإخوان المسلمين قبل أن تنتهي المعارك في ديسمبر 1948، وتم اغتيال حسن البنا نفسه في 11 فبراير 1949 (محسن، 1987، صفحة 517)، قبيل قليل من توقيعها اتفاقية الهدنة مع الكيان الصهيوني، كما شارك الإخوان المسلمون من الأردن وسوريا والعراق ليمثلوا صورة وضيئة للاندفاع الشعبي للتضحية والجهاد، وهذا لا يقلل من قيمة البطولات التي قدمها الآخرون، أمثال رجال الجهاد المقدس، هذا بالإضافة إلى مشاركة الكثير من العرب في جيش الإنقاذ، بل ومشاركة نحو 250 بوسنياً في هذه الحرب دفاعاً عن فلسطين، وكان من المشاهد التي آلمت أبناء فلسطين أن تقوم بعض الجيوش العربية بنزع أسلحتهم بدلاً من تسليحهم، كما كان من المشاهد التي آلمت الجندي العربي أن يسلم أسلحة قديمة أو فاسدة تنفجر أحياناً في وجهه عندما يستخدمها (صالح، 2012، صفحة 52).

أعلن اليهود دولتهم "إسرائيل" في مساء 14 مايو 1948، وتمكنوا مع نهاية الحرب من هزيمة الجيوش العربية، ومن الاستيلاء على نحو 78% من أرض فلسطين، أما الفلسطينيون فقد أعلنوا حكومة عموم فلسطين في مؤتمر غزة في أكتوبر 1948، غير أن الحكومات العربية التي تملك جيوشاً على أرض فلسطين لم تمكنها من ممارسة سلطاتها، بل وأجبر الحاج أمين الحسيني على مغادرة غزة تحت تهديد السلاح المصري.

وكان من النتائج المباشرة لحرب 1948 قيام العصابات اليهودية-الصهيونية بتشريد حوالي 60% من الشعب الفلسطيني من أرضهم (شُرِدَ بالقوة حوالي 800 ألف من أصل مليون و390 ألفاً) إلى خارج الأرض التي أقام اليهود عليها كيانهم، بينما شُرِدُوا ثلاثين ألفاً آخرين إلى مناطق أخرى في داخل الأرض المحتلة نفسها. ودُمِّرَت الصهيينة 478 قرية من أصل 585 قرية كانت قائمة قبل الحرب، وارتكبوا 34 مجزرة خلال حرب 1948 بمدنيين فلسطينيين في أثناء عملية التهجير، وكان من أشهرها مذبح دير ياسين في 9 إبريل 1948 التي اعترف الصهيينة أنفسهم بقتلهم وذبحهم لـ 254 رجلاً وامرأة وطفلاً (أبو جابر، 1997، صفحة 427).

لقد مزقت حرب 1948 النسيج الاجتماعي والاقتصادي للشعب الفلسطيني، الذي وجد نفسه مشرداً في العراق، بعد أن استقر في بلاده طوال أربع آلاف وخمسمائة سنة ماضية. وكان على هذا الشعب المسلم أن يُذبح ويُدمر ليدفع ثمن حماقات الأوربيين تجاه اليهود، وكان عليه أن يُطرد تنفيذاً لرغبات قوى الاستكبار و"الصليبية" الدولية المتعاطفة مع اليهود، ولم يكن الصهيينة اليهود الذين بنوا كيانهم على بحر من دماء الفلسطينيين وآلامهم ومعاناتهم ليشعروا بالإثم أو وخز الضمير، وكان أولى بهم أن يستشعروا معاناة الآخرين، لما يدعونه من ظلم حاق بهم، أقاموا الدنيا ولم يقعدوها بسببه، رغم أنهم لم يضمّدوا جراحهم بعد من مذابح الألمان، ومن "الاسامية" الروس، ويعترف موشية دايان الذي تولى مناصب رئاسة أركان الجيش "الإسرائيلي" ووزارة الدفاع ووزارة الخارجية وكان عالماً بالآثار أنه "ليست هناك قرية يهودية واحدة في هذه البلاد لم يتم بناؤها فوق موقع لقرية عربية" (كليفور، 1992، صفحة 85). إنه الإجرام المنظم مع سبق الإصرار والترصد، ولم يشفع للكيان الصهيوني أن الأمم المتحدة اتخذت أكثر من 110 قرارات حتى الآن بعودة اللاجئين إلى أرضهم، والذي وصل عددهم سنة 2000 إلى نحو خمسة ملايين من أبناء فلسطين المحتلة 1948، فضلاً عن أكثر من مليون آخرين من أبناء الضفة والقطاع محرومون من العودة إليها (صالح، 2012، صفحة 53).

لقد أدت حرب عام 1948م وإقامة إسرائيل إبانها إلى طرد نحو 850 ألف فلسطيني من ديارهم، وتدمير 385 قرية وخرابة عربية، استحوذت الضفة الفلسطينية على نحو 38% من إجمالي اللاجئين الفلسطينيين في عام 1948م، في حين استأثر قطاع غزة

على 25.8% ولبنان على 13.6% ، وسورية على 11.5%، والأردن 9.5%، ومصر على 1% والعراق على 0.5%، وبشكل عام فإنه من بين 1466000 عربي فلسطيني عام 1949م كان من فلسطين 81.8%، في حين أدت النكبة إلى تهجير 18.2% خارج فلسطين وتركزهم بشكل مؤقت في الدول العربية المحيطة بفلسطين، وكنتيجة للسياسات السكانية الصهيونية لم يبقى داخل الخط الأخضر سوى 156 ألف فلسطيني، جلهم يقطن منطقة الجليل العربي، والتي تحاول إسرائيل جعل اليهود فيه أكثر من خلال ما يسمى خطة نجمة داوود (السهلي ن.، 2004، صفحة 24)، وتقف الأسباب العسكرية وراء عملية تهجير 89% من سكان القرى الفلسطينية المدمرة، في عام 1948م، منها 25% بواسطة الطرد المباشر الذي قامت به القوات اليهودية، و55% عن طريق هجوم عسكري على القرى، و9% من المهجرين الفلسطينيين تم تهجيرهم تحت وطأت هجوم قادم متوجه للقرية، في حين كان سبب تهجير 10% من إجمالي سكان القرى والخراب الفلسطينية يعود إلى الحرب النفسية اليهودية الموجهة ضد العرب، خاصة بعد المجازر التي ارتكبتها عصابات الهاغانا والأرغون والجيش الإسرائيلي فيما بعد، بالمقابل هاجر واحد% من إجمالي المهاجرين العرب الفلسطينيين في عام 1948م و1949م لأسباب أخرى من بينها أوامر رئيس العائلة أو المختار.

ومع إقامة إسرائيل في الخامس عشر من ماي 1948م، تكون الحركة الصهيونية قد حققت أهم أهدافها، وعززت ذلك في تحقيق هدف ديموغرافي هام تمثل في طرد نحو 53% من إجمالي السكان العرب في العام المذكور، فكانت عبارة فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض من أهم المنطلقات الاستراتيجية للسياسة السكانية الصهيونية ضد العرب، والتي أدت فيما بعد إلى تفكيك المجتمع الفلسطيني والنسيج الاجتماعي الذي بناه عبر التاريخ، إذ أصبح كل مجتمع فلسطيني من التجمعات الأربعة التي ذكرناها سابقاً يعيش تحت ظروف اجتماعية واقتصادية جديدة، في الشتات، أو في الضفة والقطاع، أو الأقلية التي تعيش في أرضها داخل الخط الأخضر، أو في دول العالم المختلفة (السهلي ن.، 2004، صفحة 25).

خاتمة:

يتضح مما سبق أن فكرة الاستيطان اليهودي وتطورها عبر السنين في فلسطين كانت بمثابة امتداد لسياسة التوسع الامبريالي الغربي ممثلة في بريطانيا، حيث كانت تهدف إلى تعزيز

مكانتها العالمية بما يحفظ لها الريادة في السيطرة على المنطقة العربية، والحفاظ على بقائها مهيمنة على السياسة والاقتصاد الدوليين، وسعيها لبسط نفوذها على فلسطين لأهميتها الإستراتيجية، فسعت إلى توطيد أركانها بالتحالف مع الحركة الصهيونية التي عملت على تجسيد وعد بلفور بوضع الحجر الأساس للوطن القومي في فلسطين الذي تبنته بريطانيا وإحياء الوعي القومي لدى اليهود. هذا ما جعلهم يشرعون في التخطيط لإقامة وطنهم المزعوم مستندين في ذلك على حجج تاريخية ودينية ضلت تراودهم على مر الأزمنة والعصور .

- الدور الوظيفي للحركة الصهيونية ومن بعدها دولة الكيان كقاعدة استيطانية لحماية مصالح بريطانيا والدول الغربية في المنطقة.

- لم يكن الاهتمام المبالغ فيه من قبل الدول الاستعمارية الأوروبية للحركة الصهيونية محبة في اليهود بقدر ما كان وسيلة للتخلص منهم، وتوطينهم أرض فلسطين لتحقيق مصالحهم في الشرق، واستجابة لواجب ديني يحتم على المسيحيين دعم قيام دولة لليهود من أجل عودة ثانية للمسيح وفق ما تقول به النبوءات التوراتية التي تؤمن بها الصهيونية المسيحية.

قائمة المراجع:

ابراهيم أبو جابر. (1997). المجتمع العربي في اسرائيل. المدخل إلى القضية الفلسطينية سلسلة دراسات .

أسعد السحمراني. (30 سبتمبر، 2005). الإرهاب الصهيوني فكرا وممارسة. (اتحاد الكتاب العرب، المحرر) الفكر السياسي ، 6 (22)، الصفحات 43-34.

أسعد رزوق. (1968). الصهيونية وحقوق الانسان العربي. لبنان: مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية.

أكبر عمر محي الدين الجباري. (2010). إمكانية انضمام العراق الجديد إلى السوق الخليجية المشتركة(الامكانيات والمعوقات). كوبنهاغن، الدنمارك : كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد في الأكاديمية العربية في الدنمارك ، رسالة دكتوراه في علم الاقتصاد .

إيميل توما. (1995). جنود القضية الفلسطينية (الأعمال الكاملة). بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث.

- تحسين يقين. (بدون تاريخ). السياسة الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة من 1967-1997. مجلة الرؤية تصدر عن السلطة الوطنية الفلسطينية .
- حسن البناء. (ب ت). منكرات الدعوة والدعاية. القاهرة: دار الكتاب العربي.
- حسين غازي. (2003). الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الامبريالية. دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب.
- حسين غازي. (1995). الصراع العربي الاسرائيلي والشرعية الدولية. دمشق: الأقصى للتحضير الطباعي.
- رايت كليفورد. (1992). حقائق وأباطيل في الصراع العربي الاسرائيلي. (عبد الله عريقات، و عبد الله عباد، المترجمون) عمان، الأردن.
- عارف العارف. (1954). النكبة(نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود 1947-1951). بيروت: المكتبة العصرية- صيدا.
- عبد الرحمان أبو عرفة. (1981). الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية. عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر دار الجليل للنشر.
- عبد الرحمان عواطف. (فبراير، 1980). مصر وفلسطين. عالم المعرفة .
- غالم بودن. (جانفي، 2018). وعد بلفور وتجسيد فكرة الدولة الحازمة. مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا ، صفحة 242.
- كمال الخالدي. (1984). الأرض في الفكر الاجتماعي الصهيوني 1948-1973. الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين.
- محسن محمد صالح. (2012). القضية الفلسطينية ، خلفياتها وتطوراتها حتى سنة 2001. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- محمد عزة دروزة. (1959). فلسطين وجهاد الفلسطينيين. القاهرة: دار الكتاب العربي.
- محمد محسن. (1987). من قتل حسن البناء. القاهرة: دار الشروق.
- منظمة التحرير الفلسطينية- دائرة الثقافة. (1987). وثائق فلسطين، إعلان قيام دولة إسرائيل. الصفحات 1-4.
- ميلود ميسوم. (جوان، 2012). التحولات السياسية في الوطن العربي وأثرها على المشاريع الوحودية 1946-1991. سيدي بلعباس، الجزائر: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس، أطروحة دكتوراه غير منشورة.
- المؤسسة العربية للدراسات والنشر: عمان لإسرائيل والعرب. (1997). ش. ناظم الغبرا

نبيل السهلي. (نوفمبر, 1989). الاستيطان الصهيوني في فلسطين الأداة والهدف. مجلة بلسم .

نبيل محمود السهلي. (2004). فلسطين أرض وشعب منذ مؤتمر بال وحتى 2002. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب.